

شركة وبرة للصناعة والتنمية
شركة مساهمة سعودية
القوائم المالية وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م

| <u>الصفحة</u> | <u>المحتويات</u> |
|---------------|---|
| ٤-١ | تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية |
| ٥ | قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م |
| ٦ | قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م |
| ٧ | قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م |
| ٨ | قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م |
| ٣٨-٩ | إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م |

تقرير المراجع المستقل

المحترمين

إلى السادة / مساهمي شركة وفرة للصناعة والتنمية
شركة مساهمة سعودية
الرياض، المملكة العربية السعودية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة وفرة للصناعة والتنمية - شركة مساهمة سعودية - ("الشركة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والتي تشمل على الإيضاحات والسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

| الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية | أمور المراجعة الرئيسية |
|--|--|
| قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات: | تحقق الإيرادات: |
| - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي (١٥) "الإيراد من العقود مع العملاء". | خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت إيرادات الشركة مبلغ ١٣٥ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٦٤,٩ مليون ريال سعودي). |
| - الحصول على فهم لإجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإثبات الإيرادات وفعاليتها التشغيلية، بما في ذلك إجراءات الرقابة الخاصة بمكافحة الغش للشركة. | يستمر وجود ضغوطات على الشركة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في إثبات الإيرادات. |
| - تنفيذ إجراءات مراجعة تحليلية للإيرادات، وذلك بمقارنة المبيعات للسنة الحالية مع السنة السابقة وتحديد أسباب التقلبات الجوهرية والتي تتطلب فحص إضافي في ضوء تفهمنا لظروف التشغيل بالشركة معتبراً لظروف السوق أيضاً. | ويعتبر تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي لوجود مخاطر باحتمال قيام الإدارة بتجاوز ضوابط الرقابة الداخلية ولوجود مخاطر متصلة بأن يتم إثبات الإيرادات بأكثر من قيمتها الفعلية لزيادة الربحية حيث تركز الشركة على الإيرادات كمؤشر رئيسي لأدائها. |
| - فحص معاملات المبيعات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات للتحقق ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة. | يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣-١٤ حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات والإيضاح رقم ٢٣ بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة. |
| - تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي قامت الإدارة بإدراجها في القوائم المالية المرفقة. | |

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

| | |
|--|--|
| <p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتقييم مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لرصيد الذمم المدينة التجارية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مقارنة نموذج الخسارة المتوقعة الذي طوره الإدارة بما يتطلبه المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩). وفحص مدى معقولية المنهجية مقارنة بأفضل الممارسات المقبولة. كما قمنا أيضاً باختبار الدقة المحاسبية للنموذج. - اختبار الافتراضات الرئيسية، كذلك المستخدمة لحساب احتمال التعثر في السداد والخسارة اللاحقة من التعثر من خلال مقارنة البيانات التاريخية. كما أخذنا في عين الاعتبار تضمين عوامل مستقبلية لتعكس تأثير الأحداث المستقبلية على خسائر الائتمان المتوقعة. - إختيار عينة من الذمم المدينة التجارية وطلب إرسال مصادقات للتحقق من صحة الأرصدة في نهاية السنة، وبالنسبة للعملاء التي لم ترد منهم مصادقات، قمنا بإجراءات مراجعة بديلة والتي تضمنت فحص المستندات المؤيدة ومتابعة التحصيلات في الفترة اللاحقة للعينة التي تم اختيارها. - قمنا بمقارنة سياسة مخصص انخفاض الائتمان الخاصة بالشركة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩). - فهم وتقييم تصميم وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها الشركة على دورة الذمم المدينة التجارية. - تقييم مدى كفاية إفصاحات الشركة المدرجة في القوائم المالية المرفقة. | <p>الذمم المدينة التجارية:</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت القيمة الدفترية للذمم المدينة التجارية ٦٤ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٢٨,٣ مليون ريال سعودي)، وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة التجارية ١٠,٢ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ٩,٥ مليون ريال سعودي).</p> <p>تقوم إدارة الشركة بتاريخ كل فترة مالية بتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المبسط ("الخسارة الائتمانية المتوقعة") لتحديد مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية. يتضمن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة استخدام افتراضات مختلفة وعوامل الاقتصاد الكلي ودراسة الاتجاهات التاريخية المتعلقة بخبرة الشركة في تحصيل الذمم المدينة التجارية.</p> <p>يعتبر هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية بسبب الأحكام والتقدير المستخدمة في تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-٦) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالذمم المدينة التجارية والإيضاح رقم (١٠) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.</p> |
| <p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتقييم وصحة رصيد المخزون:</p> <ul style="list-style-type: none"> - إختبار تصميم إجراءات الرقابة وفعاليتها التشغيلية فيما يتعلق بإثبات المخزون. - إجراءات تحليلية جوهرية مفصلة للمخزون. - إختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للإسترداد أيهما أقل. وكذلك فحص سياسة الشركة لتحديد التكلفة باستخدام طريقة المتوسط المرجح. - إختبار الحركة على المخزون في الفترة اللاحقة للقوائم المالية للتأكد من عدم الحاجة لتكوين مخصص مخزون بطيء الحركة أو تالف. - حضرنا الجرد السنوي لمخزون الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م للتحقق من الوجود الفعلي والحالة الجيدة لعينة من الأصناف تم إختيارها بشكل عشوائي. - تقييم مدى كفاية إفصاحات الشركة المدرجة في القوائم المالية المرفقة. | <p>المخزون:</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغت القيمة الدفترية للمخزون ٢٠,٧ مليون ريال سعودي (٢٠٢١م: ١٥,٢ مليون ريال سعودي).</p> <p>يعتبر المخزون من الأمور المهمة نظراً لطبيعة نشاط الشركة الذي يعتمد على المخزون بصورة أساسية في توليد الإيرادات ونظراً لطبيعة المخزون المتمثلة في المواد الغذائية القابلة للتلف أو لانتهاء صلاحيتها، بالتالي فإن المخزون يعد أحد الأمور الجوهرية نظراً لتأثيره على نتائج الأعمال.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٣-٧) حول القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية المتعلقة بالمخزون والإيضاح رقم (١١) بخصوص الإفصاحات ذات العلاقة.</p> |

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، لكنها لا تتضمن القوائم
المالية وتقريرنا حولها، والذي من المتوقع توفيره لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات
الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند قرائتها، نأخذ بعين
الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء
مراجعتنا أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريفات جوهرية.

فيما لو استنتجنا، عند قراءة تقرير مجلس الإدارة أنها تحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا
الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة
العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات
والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من
التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب
مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة
لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.
والمكلفين بالحوكمة أي أعضاء مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواءً بسبب غش أو
خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي
تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرية عند
وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر،
منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم
المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة
تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف
الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر
متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف
القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها
الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد
جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة
المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى
الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية.
وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا
مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات
والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الجراجشي وشركاه



عبدالله سليمان المسند
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

التاريخ: ٢٨ مارس ٢٠٢٣م

الموافق: ٦ رمضان ١٤٤٤هـ